مفاهيم و مصطلحات

1. الديناميكية الحضرية:

إن مفهوم الديناميكية مفهوم مستقاة من الفيزياء و يعني الحركة و التطور، و على خلاف ما هو سائد عند الأغلبية، فالتطور لا يعني بالضرورة حركة أحادية الإتجاه من أدنى إلى أعلى و من الأصغر إلى الأكبر، بل قد تعني إنحدار و تقهقر، و تتنوع الدينامية بين ما هو مجالي و ما هو اجتماعي و اقتصادي حضري إلى غير ذلك.[1]

أما الديناميكية الحضرية فهي تصور للتغيرات في هيكل الفضاء الحضري خلال الزمن الذي يجسد الآلاف من العمليات التي تحدث في المدن و على مدى مقاييس زمنية مختلفة و لكنها عادة متشابكة من تأثير دورة الحياة في الأبنية و السكان إلى الحركة في الفضاء و الزمن كانعكاس لتفاعلات الفضاء، فهي تمثل التفاعل الفضائي من خلال حركة البضائع، الناس، والمعلومات بين المواقع الفضائية المختلفة، عادة يشار إليها كمصادر و مقاصد نظريا و عمليا تشبه قوانين الجاذبية في الفيزياء.

كما عرفت الديناميكية الحضرية **إجرائيا** بأنها سلوك مميز للأنظمة الحضرية و منها المدن، فهي تعبر عن حقيقة ما يجري من تغييرات داخلية على المستوى الحضري الأصغر(من خلال النمو أو التفاعل...الخ) للعناصر الحضرية، بتأثير القوى الحضرية الخارجية و الداخلية أحيانا لتولد نوعا من الحراك المكاني(نمو حضري خارج حدود المدينة أو داخلها) و الذي يمكن ملاحظته على المستوى الحضري الأكبر.[2]

2. التحضر و الحضرية:[3]

يرى "**جون برجل**" أن التحضر بمثابة عملية (Process)، في حين تعتبر الحضرية الحالة أو الظروف القائمة، و من ثم يرى أن التحضر يمثل الجانب الدينامي، في حين تمثل الحضرية الجانب الثابت و المستقر.

كما يمكن النظر إلى التحضر كعملية ذات وجهين: أحدهما يعني زيادة نقاط التركز، و الثاني يعني زيادة حجم التركزات القائمة بالفعل.أما التحضر من الناحية الكيفية فإنه يعد عملية معقدة و غير متجانسة، ولذلك فإن البعض يميل إلى استخدام مصطلح "الحضرية" لوصف هذا الجانب الكيفي.

---

[1] منشان فوزي: **الديناميكية المجالية و الأشكال الحضرية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، 2016، ص3.

[2] سناء ساطع عباس و كميلة أحمد عبد الستار: "**ديناميكية النمو الحضري في العراق**"، مجلة المخطط و التنمية، العدد(26)، 2012، ص241.

[3] سعيد ناصف:**علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات**، كلية الآداب– جامعة عين شمس، ط(01)، 2006، ص13

3. النمو الحضري[1]:

يشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلومتر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا و المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن، ويُعنى النمو الحضري كذلك بالتغيرات الموجهة التي تعتري المدينة، و تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار.

4. مراحل النمو الحضري:

تعتبر المدن وفق النظرة الكلاسيكية للعلم مجموعة أجزاء يمكن أن تعمل بربطها مع بعضها البعض، حتى عام 1961 عندما أثار (جايكوب) للمرة الأولى فكرة أنه ينبغي معاملة المدن كمشاكل للتنظيم المعقد، لذا رفع شعار"أن الكل لا يساوي مجموع الأجزاء"، و من خلال هذه الفكرة تم تفصيل التغير في سلوك النظم الحضرية من خلال مراحل نمو المدن المتمثلة في:

- **الاستمرارية (Continuity):**

إن عمليتي نمو المدن واضمحلالها مختلفان جوهريا، فالنمو ينطوي على تحول الأرض من غير الحضرية إلى حضرية، بينما لا يحوي الاضمحلال بالضرورة على هذا النحو.

بمرور الزمن تبدأ المدن بالانكماش و التضاؤل في أحجامها، على الرغم من استمرارية نموها التي تعني التغير البطيء نسبيا، وعلى مستوى المقاييس الناعمة للنمو يمكن ملاحظة تحولات متفرقة، يمكن قياسها بالاعتماد على استعمال الأرض (Land use)، والإشغال (Occupancy)، وكثافة الاستعمال (Density)، ويكون التغيير إما بطيئا أو سريعا،تدريجيا أو فجائيا. ففي مستوى الأنماط الشكلية المكانية للمدينة بأكملها يكون التغيير بطيئا، ويقاس بأخذ المعدل العام للتغيير. أما على مستوى الفعاليات الداخلية للمدينة فيكون التغيير واضحا وسريعا.[2]

---

[1] زناتي جلول: **النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني**، ط (01)، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص18-19.

[2] سناء ساطع عباس و كميلة أحمد عبد الستار: مرجع سابق الذكر، ص243- 244.

- **التحول(Transformations):**

نتيجة الاستمرارية بالنمو بطريقة الأجزاء إلى الكل، سيتولد خطأ(Error)، أو الضوضاء (Noise)، في الهياكل الحضرية للمدينة، فيحطم هذا أي نوع من أنواع التناظر (Symmetry)، فتتغير خصائص النمو للأجزاء بحثا عن الاتزان الجديد الذي يتحقق بخلق تناظر جديد و لكن على مستوى هياكل أعقد ذات مقياس أكبر، ثم تستمر الخلايا الحضرية بالنمو على هذا المستوى من النظام إلى أن تجد تغييرا آخر، ترتقي به إلى مستوى حضري أعلى لسد العجز الحاصل نتيجة الاستمرار بالنمو على وتيرة واحدة في المستوى الواحد. هذا التغيير يمثل الحد الحرج للخلايا الحضرية فهي عاجزة عنده عن تنظيم نفسها ذاتيا وفق شروط النمو المستمر، فتلجأ إلى التحول أو القفز إلى مستوى آخر، ثم تقوم من جديد بتنظيم نفسها ذاتيا وفق قوانين النمو المستمر.[1]

- **الظهور(Emergence):**

يعتمد الظهور على حجم المدينة، وعلى الفترة الزمنية التي يحدث فيها، إذ يعد الظهور ظاهرة نسبية، يستدل عليه تبعا للتغيرات التي تحدث (قبله وبعده) في النظام الحضري، ويصبح بمرور الزمن تغيرا تدريجيا لمستوى آخر في نفس النظام الحضري. ويؤدي الظهور دوراً في تشكل التكتلات الحضرية من خلال قانون (الاكتفاء من خلال الموقع)، الذي يعتمد على التساند ما بين الأنظمة الحضرية في التكتل الحضري الواحد، حيث ترتبط الأنظمة الحضرية مع بعضها البعض مشكلة تكتلاً لمجاورة حضرية محاطة من جميع جهاتها بمجاورات حضرية أخرى. فعندما يجد أحد الأنظمة الحضرية في التكتل الحضري الواحد، سنداً مجاوراً آخر في المجاورة المقابلة، سيتحرك نحوه عن طريق مد روابط حركية باتجاهه، ليشكل تكتلاً حضريا آخر، في مقابل ذلك تقوم مجموعة الأنظمة الحضرية في التكتل القديم بإلغاء الروابط مع النظام المنفصل عنها، محاولة منها للعودة إلى الاتزان عن طريق إعادة تنظيمها ذاتياً، لمنع التكتل من الانهيار، فتنتقل إلى مستوى آخر من النمو.[2]

---

[1] سناء ساطع عباس و كميلة أحمد عبد الستار: مرجع سابق الذكر، ص244.

[2] المرجع السابق، ص244- 245.

5. الأشكال الجديدة للنمو الحضري:[1]

- **تعمير الهوامش:**

وهو مصطلح يطلق على تعمير المناطق القريبة من محيط المدينة، و الذي يقصد به تشكل أحياء جديدة للمدينة وذلك على هوامش النسيج العمراني لها دون ترك مجالات شاغرة ما بين التوسع الجديد و المركز الحضري القديم، كما يشمل هذا المعنى مجموعة المراكز الثانوية التي يتم دمجها ضمن النسيج العام للمدينة أثناء توسعها.

حسب كل من "شاري و بوار و روكس" فإن: تعمير المنطقة الريفية تختلف تماما عن ظاهرة تعمير الهوامش و التي تعني النمو المتواصل للمجال المحيط بالمدينة، و التي تختلف كذلك على ظاهرة تعمير الضاحية الحضرية و التي يقصد بها التعمير المستمر و الممتد على حساب ضواحي التجمعات الحضرية.

- **تعمير الضواحي (الضاحية الحضرية):**

يتم هذا التوسع عادة على كامل المجال المحيط بالمدينة، حيث يترك مجالا شاغرا (فراغا) ما بين النسيج العمراني القديم و الجديد.

وحسب برجر(Berger) يعتبر هذه الظاهرة ضمن منظور الحركة (الديناميكي) كعملية النمو الحضري للمدن، حيث اعتمد تصوره على اعتبار المجال الحضري كمركز مسير للعلاقة المتبادلة بين المجال الريفي و الحضري، أين يعتمد المجال الريفي كليا على المجال الحضري، و ضمن هذا المخطط المنظم هراركيا، الضاحية الحضرية ما هي إلا كنتائج للمجال الحضري.

وحسب كل من "كايسر و شاكتمان" (Kayser and Schektman) و اللذان حاولا تحديد هذه الضاحية الحضرية بدقة: حيث أن هذا المفهوم تميز المستوى الثالث للمجال شبه الحضري، أين تتنافس الوظائف الحضرية مع الزراعة و النشاط الفلاحي و كذا وظائف المجتمع الريفي. في حين تنتشر المباني ذات الطابع الحضري.

- **تعمير المنطقة الريفية:**

ويقصد بها توطين السكان الحضر في الأوساط الريفية، والذي ما يكون عادة عند مداخل القرى و بداية المجال الريفي، و تتميز المباني التي يتم توطينها في هذه الحالة بوجود حدائق محيطة بها، و كذا اتصالها مباشرة بشبكة الطرق المؤدية إلى المدينة، يتواجد هذا النمط بكثرة في البلدان الغربية.

---

[1] بيبيمون وليد: **ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية**، أطروحة ماجيستر، جامعة باتنة، معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، 2011، ص24- 25.

- **المدن الجديدة:**

"ولكن فقط في بدايات القرن 20، و فقط في بريطانيا الكبرى، وجد مصطلح حديث"المدينة الجديدة" والذي جعلنا نتيقن من الحاجة إليه لامتصاص جزء من نمو المدن و تشييد مدن كاملة ليست فقط على المخططات العمرانية، و لكن هي كذلك على المخطط الوظائفي و الخدماتي".

المدن الجديدة هي مفاهيم لسياسة التهيئة و التعمير، هذه السياسة تسعى إلى تنظيم النمو الحضري من خلال ربط الوظيفة السكنية و الوظائف الأخرى من أنشطة خدماتية واقتصادية لضمان استقلالية المدينة الجديدة و أدائها لدورها الحضري.

لقد تم تطبيق أول سياسة للمدن الجديدة في بريطانيا، أين تجسدت ضمن ما يعرف هناك بمصطلح "New town" يتم تعميمها عبر معظم دول أوروبا، فرنسا، إسبانيا...وغيرها.

6. المدينة:

يمكن تعريف المدينة وفق عدة أسس و معايير، التي يمكن أن تكمل بعضها البعض أو تتناقض فيما بينها:

التعريف القانوني حيث عرفها المشرع الجزائري في المادة الثالثة من القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006بأنها: [1]" كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية و اقتصادية واجتماعية و ثقافية".

التعريف الإحصائي الذي يركز على حجم هذه المدينة من جهة و كثافتها من جهة أخرى وهو يختلف من بلد إلى آخر حسب خصائص كل دولة.

التعريف الإداري فيحددها بمراسيم تعين لها واجبات وتمنحها حقوقاً تميزها عن الريف؛ غير أن هذا التعريف لم يعرف في جميع الدول بل اقتصر على بعضها فقط.

التعريف التاريخي الذي يعتمد على ماض المدينة من آثار وقلاع وقد اعتبر هذا التعريف أساساً شكليا غير موضوعي في تعريف المدينة.

التعريف اللاندسكيبي حيث اعتبر المدينة حقيقة مادية مرئية يمكن تحديدها بالإحساس الخارجي؛ [2] فتعرف المدينة بمظهر مبانيها و كتلتها و طبيعة شوارعها ومؤسساتها و مصانعها وكذلك بالبروفيل(Urban profile).

---

[1] القانون رقم 06- 06 ، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية رقم 15، بتاريخ 12 مارس 2006 ، ص 18.

[2] جمال حمدان: **جغرافية المدن**، ط(02) منقحة، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت.ن)، ص09

التعريف الوظيفي حيث يعتمد فيه على عزل الزراعة من الوظائف التي تقوم عليه المدينة؛ فحسب بيرجل أن كل حلة تركز نشاطها على الاستهلاك المحلي هي غير مدنية، و رغم كل هذه الأسس و المعايير في تعريف المدينة غير أنها تبقى مرتكزة على جانب واحد و غير شاملة.

غير أنه يمكن القول أنه إذا كانت المدينة تعرف باعتبارها ذلك التجمع البشري الضخم في إطار رقعة جغرافية محددة في ظل علاقات حضارية و سكنية معينة في داخلها، وعلاقات أخرى بينها و بين المناطق المحيطة بها، فإن أول مساوئ التكدس البشري في إطار الرقعة المحددة يظهر في التناقض بين اتجاهين:

الأول منهما يتمثل في جذب المدينة لسكان المناطق المجاورة لها أو البعيدة عنها سعيا للحصول على فرص عمل أفضل. و**الثاني** يظهر في عودة نسبة من هؤلاء السكان عند التقاعد إلى المناطق الريفية أو الساحلية خصوصا في الدول المتقدمة تحرراً من مشكلات البيئة الحضرية مثل الضوضاء وأخطار الأمراض والحصول على الطعام ومياه الشرب والتخلص من الفضلات[1].

7. نظريات نمو المدن[2]:

ظهرت عدة نظريات حاول أصحابها المساهمة في توجيه النمو العمراني، وجاءت أغلبها بتعميمات لم يتم البرهنة على صدقها في الانطباق على حالات أخرى مختلفة عن مكان نشأتها بالولايات المتحدة الأمريكية. وأهم هذه النظريات هي:

أ) نظرية الحلقات المركزية:

جاء بنظرية الحلقات المركزية (أرنست برجس) في عام 1925. فقد وجد أن البنية الداخلية للمدينة وتوسعها نحو الضواحي والأرباض يتركب وظيفيا من خمس مناطق دائرية الشكل. وتحيط الواحدة منها بالأخرى مفترضا أن هذه المناطق تختلف في اتساعها (شكل رقم 1). و" تتميز كل منطقة عمرانية عن المنطقة الأخرى من حيث استخدامات الأرض، والحالة الاجتماعية للسكان...وغيرها من الخصائص العامة."

[1] عيسى علي إبراهيم: **جغرافية المدن**، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص79.

[2] خلف الله بوجمعة: **تخطيط المدن و نظريات العمران**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 57- 65.

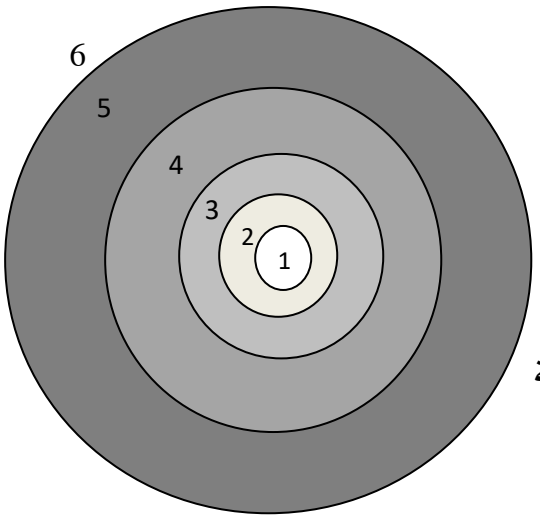

شكل رقم 1: نظرية الحلقات المركزية لأرنست برجس

تنمو هذه المدينة و تتطور على شكل مسار يبدأ من الداخل باتجاه الخارج بسبب الضغط المتولد من نمو المنطقة التجارية و الصناعية على منطقة السكن، ورغبة سكان المناطق السكنية الابتعاد عن مركز المدينة الصاخب و خاصة حينما يرتفع مستوى معيشتهم. وقد صور (برجس) زحف المناطق على بعضها البعض بعملية غزو مستمرة إلى جميع الجهات. وتشمل هذه الدوائر مناطق استعمالات الأرض في المدينة.

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها افترضت أن يكون التوسع العمراني متساويا، وبنفس السرعة من مركز المدينة نحو أطرافها متجاهلة كثيرا من العوامل المؤثرة. كما أنها اقترحت الشكل الدائري المثالي من حيث المساحة، وهو ما لا يتماشى مع الواقع.

ب) **نظرية شابو (Gchabot) :**

تختص نظرية (شابو) التي ظهرت في سنة 1952 بإقليم المدينة. وهي تبين كيفية استعمال الأراضي المقسمة على ثلاث مناطق رئيسة في شكل حلقات متتالية كمايلي:

- **منطقة A (الضاحية القريبة):** وهي منطقة ذات كثافة منخفضة. وتشكل امتدادات المدينة.
- **منطقة B (الضاحية الوسطى) :** وهي منطقة لا تعد جزءا من المدينة، ولكنها تعتمد عليها مباشرة في أغلب الخدمات. كما أنها ترتبط معها برحلات غير يومية.
- **منطقة C (الضاحية البعيدة):** وهي منطقة تخف فيها قوة تأثير المدينة، وتنخفض الحركة إلا في الحالات الضرورية.

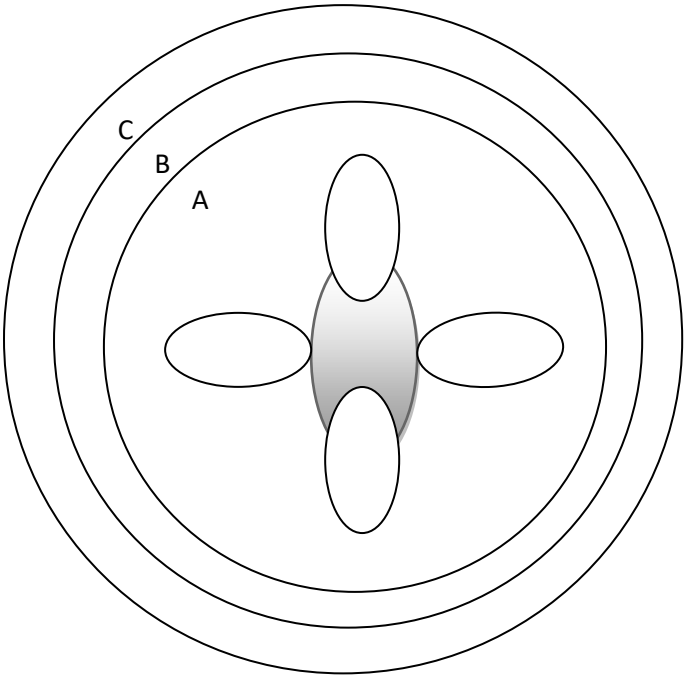

A الضاحية القريبة

B الضاحية المتوسطة

c الضاحية البعيدة

شكل رقم 2: نظرية شابو

ج) **نظرية فيكتور قريون (V.Gruen) :**

ظهرت نظرية (فيكتور قريون) في عام 1964. وقد أفصح عنها في كتابه المعنون " قلب مدننا " (The heart of our cities). وأوضح الكاتب في كتابه استعمالات الأرض الحضرية وفق مجموعة من المناطق كمايلي:

- **مركز المدينة الكبرى الرئيسي (A):** وهو عبارة عن منطقة مركزية مخصصة للأعمال والتجارة. ويعد هذا الجزء أكبر المناطق من حيث التركز الحضري. وتتنوع فيه النشاطات التجارية والثقافية والسكنية والإدارات.
- **مركز ثانوية (B):** وهي تحتوي على الأنشطة الثانوية.
- **إطار قلب المدينة (C):** وهي المنطقة التي تحيط بالمراكز الثانوية حيث تتركز بعض الأنشطة.
- **المناطق الواقعة ضمن حدود المدينة (D):** وهي مناطق تمتاز بتداخل استعمالات الأرض. وتتواجد فيها العمارات السكنية، والمتاجر والمراكز الإدارية والثقافية.
- **مناطق عمرانية خارج حدود المدينة (E):** هذه المناطق تمتاز باحتوائها على الكثير من الخدمات.

- **منطقة الضواحي (F):** تستغل منطقة الضواحي في الغالب لبناء المساكن الراقية بنمطيها الحضري والريفي.
- **إقليم المدينة (G):** ويشمل المنطقة الواقعة خارج حدود المدينة، والتي تعتمد اعتمادا كليا على هذه الأخير في مجمل الخدمات.

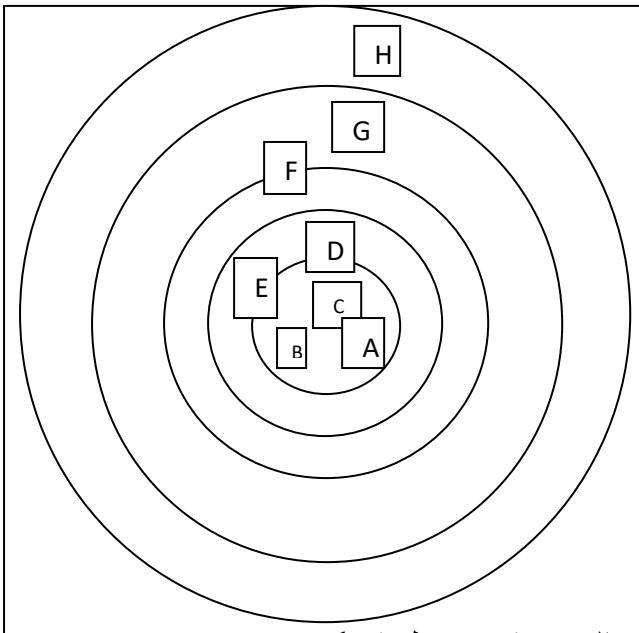

A	قلب المدينة الكبرى
B	مراكز ثانوية للمدينة
C	إطار قلب المدينة
D	حدود قلب المدينة
E	المساحة العمرانية إلى الحدود
F	المساحة العمرانية خارج الحدود
G	المساحة العمرانية خارج الحدود
H	إقليم المدينة الكبرى

شكل رقم3 : طبيعة استعمالات الأرض الحضرية وفق نظرية فيكتور قريون

د) **نظرية القطاعات (Secteurs):**

جاءت هذه النظرية على يد هومر هويت(H.Hoyt) عام 1939م وتميز فيها نوعان من النمو العمراني هما: النمو المحوري والنمو المركزي. فالنمو المحوري يحدث توسعا في المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط المواصلات الرئيسية. أما النمو المركزي فيكون عن طريق التوسع حول مركز المدينة الرئيسي أو المنطقة التجارية وحول المراكز التجارية الثانوية التي تتوزع عادة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع المحاور الطرقية.

وتكون النتيجة هذين النوعين من النمو اتخاذ المدينة شكلا نجميا. وهكذا صنف صاحب النظرية أنماط نمو المدينة في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

- **النمط الرأسي:** وهو ينتج من إحلال المباني المرتفعة والعمارات محل المساكن الخاصة.
- **النمط القائم:** وينتج من احتلال الأراضي الشاغرة الموجودة بين المباني وتعميرها.
- **النمط الجانبي الأفقي الطارد:** وينتج عن توجيه توسع المدن نحو الخارج.

وهذا النمط يأخذ ثلاثة أشكال كمايلي:

- **الشكل المحوري (Axial):** ويتميز بامتداد المناطق السكنية على خطوط النقل
- **الشكل الثاني:** وهو شكل تتميز فيه المدن الصغيرة ذات الكثافة السكنية المنخفضة نسبيا. وبها يكون الانتشار المجالي والتوسع إلى غاية حدودها.
- **شكل التحامي:** وهو ينتج عن التحام مناطق و أنوية منعزلة مع الوحدة الرئيسية أو مع تفرعاتها المحورية.

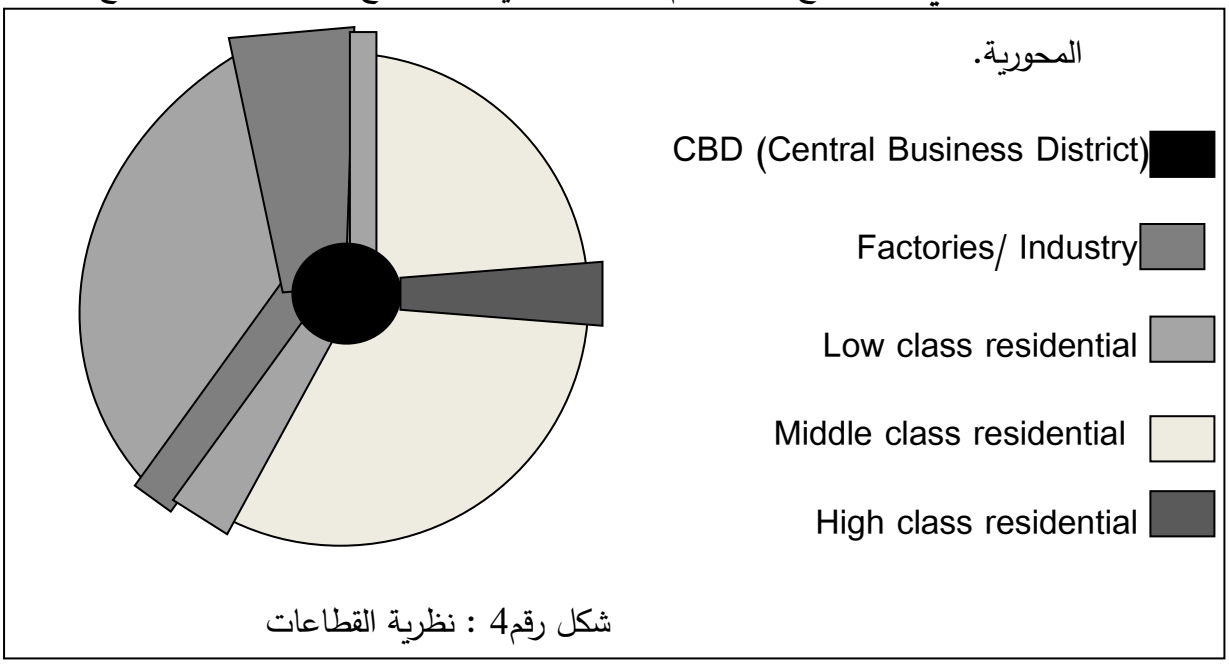

شكل رقم4 : نظرية القطاعات

هـ) نظرية الأنوية المتعددة:

ظهرت نظرية الأنوية المتعددة عام 1945م على يد كل من هارس (CD. Harris)، وإدوارد ألمان (E.Ullman). وهي تقوم على وجود عدد من الأنوية المتمايزة، وذات الوظائف المختلفة في المدينة. ويتمثل دورها في توجيه نمو المدينة وتركيبها والتحكم فيهما.

وتتزايد مختلف الوظائف حول هذه الأنوية التي تتكامل فيما بينها لتعطي في النهاية منطقة حضرية كبيرة. كما تساعد الاستعمالات السكنية ونظام النقل الداخلي للمدينة على ربط تلك الأنوية مع بعضها البعض. وتختلف المراكز عن بعضها البعض وظيفيا.

هناك المنطقة التجارية المركزية أو النواة الرئيسية التي تلتقي عندها طرق المواصلات، والمنطقة السكنية التي تم تقسيمها إلى أربعة أقسام يقع كل واحد منها في منطقة حضرية معينة كما يلي:

- منطقة سكنية للطبقات الفقيرة .
- منطقة سكن الطبقة المتوسطة.
- منطقة سكن الطبقة الغنية.
- منطقة الضواحي السكنية.

وتجتمع كل الأنوية عادة حول مرفق معين، قد يكون مركزا دينيا أو ثقافيا أو تعليميا، وقد يكون مصنعا أو منتزها عموميا.